A

ويبـــو

WO/PBC/7/5
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٣/٩/١٠

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السابعة

جنيف، من ٨ إلى ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة

١ – عقدت لجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية والمشار إليها فيما يلي بكلمة "اللجنة" دورتهـا السابعة في مقرّ الويبو في الفترة من ٨ إلى ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣.

٢ – وأعضاء لجنة البرنامج والميزانية هي الدول التالية: الجزائر والأرجنتين والبرازيل وبلغاريـا وكندا وشيلي والصين والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وفرنسا وألمانيا وهنغاريا والهند واليابان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وعُمان وباكستان والفلبين وجمهورية كوريا والاتحاد الروسـي والسنغال وصربيا والجبل الأسود وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا وسويسـرا (بحكـم الموقع) وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا (٣٥). وكانـت الأعضـاء التالية في لجنة البرنامج والميزانية ممثلة في الدورة: الجزائر والبرازيل وبلغاريا والصين والجمهورية التشيكية ومصر وفرنسا وألمانيا وهنغاريا واليابان والمكسيك وهولندا والفلبـين وجمهوريـة كوريـا والاتحاد الروسي والسنغال وصربيا والجبل الأسود وإسبانيا وسري لانكا وسويسرا (بحكـم الموقـع) وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (٢٣). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية ممثلة بصفة مراقب: بنغلاديش وكوبا والدانمرك والسلفادور وإثيوبيا واليونان وغواتيمالا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيرلندا وإيطاليـا

وكازاخستان وليتوانيا وماليزيا وبيرو والبرتغال وسلوفاكيا والسودان وتايلند وتركيا (١٩). وترد في مرفق هذه الوثيقة قائمة بأسماء المشاركين في الدورة.

٣ - واستندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC 7/2 ("مشروع البرنامج والميزانية المعدَّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥") والوثيقة WO/PBC 7/3 ("مقارنة بين مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (WO/PBC 7/2) ومشروع البرنامج والميزانية الأوّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (WO/PBC 6/2)") والوثيقة WO/PBC 7/4 ("بعض المسائل المتعلقة بالبناء الجديد").

٤ - وافتتح الدورة نائب المدير العام، السيد/فيليب بتي، ورحّب بالمشتركين فيها بالنيابة عن المدير العام.

٥ - وانتخبت اللجنة بالإجماع السيد جاي-هيون آهن (جمهورية كوريا) رئيسا لها والسيدة مارا ميتشيلد فيسيلير (ألمانيا) والسيد نور الدين بنفريحة (الجزائر) نائبين للرئيس.

٦ - واعتمدت اللجنة جدول الأعمال بصيغته المقترحة.

٧ - وافتتح الرئيس باب النقاش فيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال "مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥" والبند ٥ من جدول الأعمال "مقارنة بين مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ومشروع البرنامج والميزانية الأول لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥"، ودعا الأمانة إلى التقديم للبندين.

٨ - وأشارت الأمانة إلى أنها عمدت إلى تعديل مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وأنها بذلت مجهودا ضخما لإدخال تعديلات عميقة على الصيغة التي كانت مطروحة على الدورة السابقة للجنة في الربيع، وأنها سعت قدر الإمكان إلى مراعاة الملاحظات والتعليقات والرغبات التي عبّرت عنها الوفود. وذكرت أنها عدّلت بنية الميزانية ذاتها وأعادت النظر في الإسقاطات لمراعاة آخر المعلومات والتعديلات التي أدخلت على مختلف المشروعات، مثل مشروع البناء.

٩ - وأعلنت الأمانة أن "مشروع البرنامج والميزانية المعدَّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥" (الوثيقة WO/PBC/7/2) يحتوي على تغييرات ثلاثة كبرى في البرامج. فذكرت أولا إدماج البرنامج الرئيسي ١٢ السابق (تطوير ثقافة الملكية الفكرية واحترامها) ضمن برامج رئيسية أخرى. وبينت أن التخلي عن البرنامج الرئيسي ١٢ السابق جاء استجابة للانشغالات التي أبدتها عدة وفود إزاء احتمال حدوث لبس بشأن العلاقة بين الأنشطة المنجزة في إطار البرنامج الرئيسي والهدف الاستراتيجي للجزء الثالث (الملكية الفكرية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). ومن نتائج ذلك التغيير، ذكرت الأمانة على سبيل المثال أن الأنشطة المتعلقة بالمبادرات الجماهيرية التي كانت مدرجة في إطار البرنامج الفرعي ١٢-١ السابق انتقلت إلى البرنامج الفرعي ١١-٤ الجديد من البرنامج الرئيسي ١١ (الملكية الفكرية في خدمة التنمية والرخاء وإرساء ثقافة الملكية الفكرية). وأشارت الأمانة أيضا إلى نقل البرنامج الفرعي ١٢-٢ السابق (قضايا إنفاذ الملكية الفكرية ومشروعاتها الخاصة) إلى البرنامج الفرعي ٧-٣ الجديد من البرنامج الرئيسي ٧ (قضايا مختارة من الملكية الفكرية). وشدّدت الأمانة على أن البرنامج الرئيسي ١١ يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى تحقيق المنظور والاستراتيجية اللذين ورد تفصيلهما في مقدمة الوثيقة WO/PBC 7/2. واستطردت قائلة إنه مفتاح النجاح في تمكين جميع أصحاب المصالح وتشجيعهم على أداء أدوارهم في إطار الخطة الاستراتيجية الرامية إلى الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذكرت الأمانة ثانيا أن بنية البرنامج المعدّلة سمحت بتوضيح دور قطاع الأعمال ودور اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال إذ نقلت الأنشطة المعنية بها من البرنامج الفرعي ١١-٣ السابق (شراكة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) إلى البرنامج الفرعي ٢-٢ الجديد (المشورة بشأن السياسة العامة واللجان

الاستشارية والمراقبة الداخلية والعلاقات الخارجية). وبيّنت الأمانة أن المنهج الرامي إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص قد خضع إلى تعديل بما يراعي الانشغالات والاقتراحات التي أبدتها الدول الأعضاء في الاجتماع السابق. وأعلنت أن المبادئ التوجيهية بشأن إطار التعاون الجديد مع القطاع الخاص سوف تصاغ بالتشاور مع الدول الأعضاء عقب الموافقة على البرنامج والميزانية. وذكرت الأمانة في المقام الثالث أن البرنامج الرئيسي ١٣ (تكنولوجيا المعلومات) أصبح الآن يشمل مزيدا من المعلومات عن مشروعات تكنولوجيا المعلومات ومزيدا من المعلومات عن التوجهات في المستقبل، نزولا عند طلب عدة وفود. وأضافت الأمانة قائلة إن مشروعات حاسوبية كبرى مثل مشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) ومشروع شبكة الويبو العالمية للمعلومات (WIPONET)، هي قيد التنفيذ حاليا خلال فترة السنتين الجارية مما سمح بإدراج أحدث المعلومات عن تلك المشروعات في وصف البرنامج الرئيسي ١٣. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن استراتيجية البرامج العامة كما عرضت كانت قد وردت في خطاب المدير العام الذي أعلن فيه قبول إعادة تعيينه خلال آخر اجتماع للجمعيات في مايو/أيار.

١٠- وذكّرت الأمانة بأن استعراض المشروع الأوّل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ انتهى باستلام عدد من التوصيات والملاحظات من الدول الأعضاء خلال اجتماع اللجنة الماضي. وقالت إن تلك التوصيات والملاحظات أتاحت قاعدة جيدة لتعديل المشروع الأوّل بمنهج شمولي يغطي بنية البرنامج وتقديرات عبء العمل ونظام الرسوم وتقديرات الإيرادات والميزانية وشكل الميزانية. وصرحت بأن المشروع المعدَّل يشمل جميع التغييرات المعنية. وقدّمت الأمانة موجزا للتغييرات الرئيسية في الميزانية والإيرادات. فذكرت أولا نظام الرسوم الجديد الذي يراعي حصيلة اجتماع الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي انعقد في مايو/أيار ٢٠٠٣، مع الحفاظ على متوسط الرسوم. وتحدثت ثانيا عن تحديث الإسقاطات المتعلقة بعبء عمل قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشارت في ذلك الصدد إلى أن تقديرات الزيادة في الطلبات قد خفضت بما يعادل ٢ ٠٠٠ طلب في سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠ ٩ طلب في سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وذلك استنادا إلى الإحصاءات الفعلية المسجلة حتى أوائل سنة ٢٠٠٣. وذكرت ثالثا أن تقديرات الزيادة في الإيرادات خفضت بمبلغ قدره ٣,٣ مليون فرنك سويسري في سنة ٢٠٠٣ وبمبلغ قدره ١٥,٤ مليون فرنك سويسري في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، نتيجة لخفض إسقاطات عبء العمل في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبيّنت رابعا أن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ خفضت مرة ثانية بمبلغ قدره ٣,٤ مليون فرنك سويسري لتبلغ ٩,٦ مليون فرنك سويسري. وبيّنت أن ذلك يشمل تخفيضا إضافيا لخمس وظائف يبلغ عددها الإجمالي ٢٨ وظيفة. وذكرت خامسا أن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ خفضت مرة ثانية بمبلغ قدره ١٦,٦ مليون فرنك سويسري لتبلغ ٣٠ مليون فرنك سويسري، وذلك نتيجة خفض تقديرات الإيرادات. وشرحت ذلك قائلة إن الاقتراح الأول كان يشمل زيادة ٥٢ وظيفة، أما الاقتراح المعدَّل فلا يشمل أي وظيفة إضافية. وأشارت سادسا إلى إعادة توزيع أنشطة البرامج الرئيسية والموارد المرتبطة بها وفقا لبنية البرامج الجديدة. وذكرت سابعا أن الاقتراح المعدَّل يشمل عرضا جديدا لأنشطة تكنولوجيا المعلومات ومؤشرات مالية جديدة بشأن الاستثمار في البنى التحتية. ولاحظت الأمانة أن الميزانية المعدّلة تجسّد توصيات الدول الأعضاء وآخر المعلومات المحصلة وأن ذلك قد تم مع المحافظة على المبادئ الرئيسية لسياسة الميزانية المقترحة أصلا. ولخّصت الأمانة تلك المبادئ الرئيسية في الحساب للارتفاع المرتقب في خدمات الحماية العالمية بناء على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، والحساب لأنشطة البرامج بما فيها البرامج المندرجة في إطار التعاون لأغراض التنمية حسب سلّم الأولويات، والحساب للمرحلة النهائية من الاستثمار في البنى التحتية مع مشروع البناء الجديد، والحرص على أن تكون الميزانية الإجمالية متمشية والخطة المالية لغاية سنة ٢٠٠٩، والحرص قدر الإمكان على الحدّ من المصاريف.

١١- وقدّمت الأمانة شرحا لمشروع المدير العام المعدَّل لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ٦٣٨,٨ مليون فرنك سويسري. وقالت إن تلك الميزانية تقلّ عن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٣٠ مليون فرنك سويسري أي بنسبة ٤,٥٪، وإنها تشمل انخفاضا إضافيا بمبلغ قدره ١٦,٦ مليون فرنك سويسري تم تطبيقه في إطار المشروع المعدَّل. وشرحت الأمانة قائلة إن تخفيض الميزانية الإجمالية بمبلغ ٣٠ مليون فرنك سويسري يشمل عددا من التخفيضات والزيادات. وذكرت من بين ذلك تخفيض ميزانية البرنامج الرئيسي ١٣ (تكنولوجيا المعلومات) بمبلغ قدره ٦٠,٢ مليون فرنك سويسري، بفضل التقدّم المحرز في تطوير مشروع IMPACT وبدء تشغيل شبكة الويبو في سنة ٢٠٠٣. وذكرت أيضا تخفيض ميزانية البرنامج الرئيسي ١٢ (إدارة الموارد) نتيجة تعديلين رئيسيين هما: أولا، زيادة الاعتمادات المخصصة لمشروع البناء الجديد بمبلغ قدره ٤٣,٥ مليون فرنك سويسري لتبلغ ٨١ مليون فرنك سويسري، بموازاة مع التقدم المحرز في تنفيذ المشروع؛ وثانيا، تخفيض في الميزانية قدره ٢٣,٤ مليون فرنك سويسري عقب استكمال المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في سنة ٢٠٠٣. وبيّنت الأمانة في ذلك الصدد أن استكمال ذلك المبنى سوف يمكن من تحقيق مكاسب في الفعالية بفضل الوفورات المحققة في تكاليف الاستئجار مما يساعد بدوره في تخفيض متطلبات خدمات المباني بمبلغ إضافي قدره ١٤,٢ مليون فرنك سويسري. وقالت الأمانة إن الزيادات في الميزانية تشمل ١,٢ مليون فرنك سويسري لفائدة البرنامج الرئيسي ٨ (التعاون مع البلدان النامية) ومليون فرنك سويسري لفائدة البرنامج الرئيسي ٥ (حق المؤلف والحقوق المجاورة) و٠,٩ مليون فرنك سويسري لفائدة البرنامج الرئيسي ٤ (العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية) و٠,٨ مليون فرنك سويسري لفائدة البرنامج الرئيسي ٧ (قضايا مختارة من الملكية الفكرية). واستطردت الأمانة قائلة إن التخفيضات في الميزانية تشمل تخفيض ميزانية البرنامج الرئيسي ٣ (البراءات ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات) بمبلغ قدره ١,٥ مليون فرنك سويسري رغم الزيادة في عبء العمل، ويرجع ذلك جزئيا إلى الزيادة في الفعالية بفضل مشروع IMPACT. وذكرت الأمانة أيضا تخفيض ميزانية البرنامج الرئيسي ٦ (مركز الويبو للتحكيم والوساطة) بمبلغ قدره ٠,٨ مليون فرنك سويسري نتيجة انخفاض عبء العمل. وبيّنت الأمانة أن التخفيضات حسب الأغراض شملت تراجعا في متطلبات الخدمات التعاقدية الأخرى بمبلغ قدره ٤٤,٦ مليون فرنك سويسري بفضل التقدم المحرز في تطوير المشروعات الحاسوبية الكبرى وبدء تشغيلها وانتهاء عمل المتعاقدين الخارجيين في تكنولوجيا المعلومات. وذكرت الأمانة تخفيضات أخرى بمبلغ قدره ٢٨,٣ مليون فرنك سويسري في إطار المباني والصيانة بفضل استكمال المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وتخفيض تكاليف استئجار الأجهزة الحاسوبية. وذكرت الأمانة أيضا تخفيضات رئيسية أخرى فيما يتعلق بخدمات الخبراء الاستشاريين بمبلغ قدره ١٠,٧ مليون فرنك سويسري وفي الأجهزة والمعدات والأثاث بمبلغ قدره ٦,٢ مليون فرنك سويسري. ولاحظت الأمانة أن أكبر زيادة كانت في تكاليف التشييد إذ بلغت ٥٤,٣ مليون فرنك سويسري نظرا إلى مشروع البناء الجديد. وبيّنت الأمانة أن زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للوظائف بمبلغ قدره ٧,٤ مليون فرنك سويسري تشمل متطلبات إضافية قدرها ١١,٥ مليون فرنك سويسري لتغطية تقلبات التكاليف الناتجة عن الزيادة في المرتبات وتكاليف الموظفين المشتركة وتغيير مستوى الوظائف. وقالت الأمانة إن المشروع المعدَّل لا يشمل أية زيادة في عدد الوظائف على خلاف المشروع الأول الذي كان يشمل ٥٢ وظيفة إضافية. وأوصت الأمانة مع ذلك بتنفيذ بعض التسويات حسب البرامج والدرجات. وذكرت الأمانة زيادات في سبع وظائف لكل من البرنامج الرئيسي ٣ (البراءات ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات) والبرنامج الرئيسي ٤ (العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية). وأشارت أيضا إلى تخفيض عشر وظائف للبرنامج الرئيسي ١٢ (إدارة الموارد) وستّ وظائف للبرنامج الرئيسي ١٣ (تكنولوجيا المعلومات). وبالنسبة إلى الدرجات، قالت الأمانة إن التعديل شمل

خمس وظائف في فئة المديرين عوضا عن الوظائف العشر الجديدة في فئة "D" التي كانت واردة في المشروع الأوّل. وبيّنت الأمانة أن الزيادة في وظائف الفئة "D" ترمي إلى توفيق توزيع الوظائف مع الترتيبات السابقة التي نتجت عن الزيادة الإجمالية في عدد الوظائف. واستطردت الأمانة قائلة إن وظائف الفئة "D" كانت تمثل ٥,٦ في المائة من إجمالي الوظائف في سنة ١٩٩٩، وإن تلك النسبة انخفضت إلى ٤,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٣ وإن المشروع يرمي إلى رفع تلك النسبة لتبلغ ٥,١ في المائة. وأضافت قائلة إن تغيير مستوى الوظائف أفضى إلى زيادة ٦٧ وظيفة في الفئة المهنية وخفض ٧٢ وظيفة في فئة الخدمات العامة. وقالت الأمانة إن المقارنة بين المشروع المعدَّل والمشروع الأوّل تبيّن أن التغييرات حسب غرض الإنفاق تتمشى والتسويات الرئيسية في الميزانية. ولاحظت أن المحافظة على عدد الوظائف، والتخلي عن زيادة ٥٢ وظيفة كما كان مقترحا في الأصل، أديا إلى خفض ميزانية الوظائف بمبلغ قدره ١٥,٨ مليون فرنك سويسري. وذكرت الأمانة تسويات أخرى أدخلت على المشروع الأوّل منها تخفيض ميزانية الخدمات التعاقدية بمبلغ قدره ٧,١ مليون فرنك سويسري، وزيادة ميزانية مصروفات التشغيل بمبلغ قدره ٥,١ مليون فرنك سويسري، وتخفيض ميزانية الأجهزة والمعدات والإمدادات بمبلغ قدره ١,٨ مليون فرنك سويسري. وأوضحت الأمانة أن ذلك يرجع أساسا إلى التسويات التي أدخلت مؤخرا على مشروعات تكنولوجيا المعلومات ولاسيما مشروع IMPACT ومشروع شبكة الويبو.

١٢- وفيما يتعلق بالمشروع المعدَّل لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، والتي بلغت ٦٦٨,٨ مليون فرنك سويسري، وشملت انخفاضا يبلغ ٩,٦ مليون فرنك سويسري، أي بنسبة ١,٤ في المائة، بيّنت الأمانة أن المشروع المعدَّل شمل انخفاضا قدره ٣,٤ مليون فرنك سويسري. وقالت إن المشروع يبيّن أربعة تعديلات. فذكرت أولا أن التخفيض يجسّد انخفاض المتطلبات بقدر ٤,٥ مليون فرنك سويسري نظرا إلى انخفاض عبء العمل في قطاعات مثل التحكيم ومدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي بالمقارنة مع الافتراضات الأولى مما أدى إلى انخفاض صاف يبلغ ٢٨ وظيفة. وقالت إن ذلك يشمل تخفيض ٥ وظائف. وذكرت ثانيا التخفيض الإضافي بمبلغ قدره ٢,٣ مليون فرنك سويسري في مشروع البناء الجديد الذي وافقت عليه جمعيات الدول الأعضاء في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢. وأشارت إلى التخفيض الإضافي بمبلغ قدره ١٢,٤ مليون فرنك سويسري في ميزانية البناء الجديد بموازاة مع التقدم المحرز في تنفيذ المشروع ومع نقل الموارد غير المستعملة إلى السنوات اللاحقة. وذكرت الأمانة رابعا التعديل النهائي لميزانية المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وقالت إن ذلك يشمل زيادة في اعتمادات فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٩,٨ مليون فرنك سويسري ولا يخرج ذلك عن إطار الزيادة في الميزانية الإجمالية التي تبلغ ٦,٩ مليون فرنك سويسري بالنسبة إلى المشروع المذكور. وصرّحت الأمانة بأنها سبق أن أعلنت أمام لجنة البرنامج والميزانية عزمها تغطية تكاليف تلك الأنشطة التكميلية من الميزانية العادية للمباني عوضا عن تقديم ميزانية معدّلة للمشروع. وقالت إن استكمال المشروع يتيح فرصة لعرض ميزانية معدّلة للبرنامج الفرعي في إطار هيكل الميزانية المتكامل.

١٣- وقالت الأمانة إن الميزانية أعدَّت في سياق الوضعية المالية العامة للمنظمة. وأوضحت أن من المقرر تغطية النفقات المتوقعة بالإيرادات المرتقبة وبالأموال الاحتياطية إن وجدت. ولبيان الوضعية المالية، أشارت الأمانة إلى أن ٩٣ في المائة من إجمالي الإيرادات في فترة السنتين المقبلة تتأتى من إيرادات الرسوم. وبيّنت أن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وحدها تغطي ٨٠ في المائة من إجمالي الإيرادات متبوعة بنظام مدريد الذي يغطي ١٠ في المائة منها. وأشارت إلى أن التقديرات المتعلقة بإيرادات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لها دور أساسي في تحديد الموارد الإجمالية المتاحة ومن ثمّ تحديد موارد الميزانية الممكنة. وذكرت الأمانة المشاورات التي أجريت مسبقا مع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية لتقييم عدد الطلبات التي من المقدر إيداعها بناء على معاهدة التعاون

بشأن البراءات في السنوات القادمة. وقالت إنها راجعت الإسقاطات الأوّلية بشأن الطلبات المتوقع إيداعها بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في السنوات القادمة، تطبيقا للتوصيات التي تقدمّت بها الدول الأعضاء لاحقا في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان الماضي. وأوضحت قائلة إن ذلك أدى إلى خفض تقديرات الزيادة في عدد الطلبات. فذكرت تخفيض تقديرات الزيادة بعدد ٠٠٠ ٢ طلب لسنة ٢٠٠٣ لتصل إلى ٩٠٠ ٥ طلب ولعدد إجمالي يبلغ ٠٠٠ ١٢٠ طلب. وذكرت تخفيض تقديرات الزيادة بعدد ٢٠٠ ٩ طلب لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لتصل إلى ٥٠٠ ٣٩ طلب ولعدد إجمالي يبلغ ٠٠٠ ٢٧٣ طلب. وبناء على ذلك، أشارت الأمانة إلى أن الإسقاطات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات تبيّن نموّا بمعدّل ٥,٢ في المائة في سنة ٢٠٠٣، و٨,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٤، و٩,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٥. وقالت إن تلك الزيادات تنخفض بكثير عن متوسط معدلات النموّ التي بلغت في السابق حوالي ٢٠ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١. وأشارت إلى أن التخفيضات في الإسقاطات المتعلقة بعبء العمل في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات أدت إلى تخفيض تقديرات الزيادة في الإيرادات. وذكرت أن الزيادة في فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تقدّر بمبلغ قدره ٩٠,٧ مليون فرنك سويسري لتصل إلى ٥٨٨,١ مليون فرنك سويسري، أي بانخفاض قدره ١٥,٤ مليون فرنك سويسري. ولتمويل الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وقدرها ٦٣٨,٨ مليون فرنك سويسري، اقترحت الأمانة استغلال الأموال الاحتياطية المتاحة قدر الإمكان وذلك بمبلغ قدره ٥٠,٧ مليون فرنك سويسري. وقالت إن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الأموال الاحتياطية مؤقتا لتصل إلى ٤٢,٤ مليون فرنك سويسري مع نهاية سنة ٢٠٠٥، وذلك أدنى من المستوى المطلوب للأموال الاحتياطية. وقالت الأمانة إن التقديرات المتعلقة بعبء عمل معاهدة التعاون بشأن البراءات وما يتصل بها من إيرادات إنما هي حصيلة استعراض متواصل أدى إلى خفضها عدة مرات. وأضافت قائلة إن تلك التقديرات وتقديرات المكاتب الوطنية للبراءات ترتبط كثيرا بالوضعية الاقتصادية العالمية. وأشارت في ذلك الصدد إلى أن تباطؤ النموّ في أنشطة التعاون بشأن البراءات يقلّل من المرونة المتاحة لخفض مستوى الرسوم الحالي. ولاحظت أن تخفيض التقديرات المتعلقة بالطلبات المرتقب إيداعها بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات أدى إلى تخفيضات إضافية في الميزانية تبلغ ١٦,٦ مليون فرنك سويسري في فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وصرّحت الأمانة بأن من غير الممكن في تلك الحالة خفض الرسوم فتم الإبقاء على مستواها الحالي أي ٦٧٨ ١ فرنكا سويسرياً. وأوضحت أن أية تغييرات في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، وإن كانت طفيفة، ستكون لها آثار كبرى في مستوى الإيرادات وستكون لها بالتالي عواقب مباشرة على موارد الميزانية الممكنة. وساقت الأمانة مثالا على ذلك فقالت إن تغيير مستوى الرسوم بنسبة ١٪ فقط قد يؤدي إلى تغيير في الإيرادات والميزانية بمبلغ قدره ٤,٧ مليون فرنكٍ سويسري لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وذكرت الأمانة بأن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات خفضت بنسبة ٣٦ في المائة بين سنتي ١٩٩٧ و٢٠٠٣، أي من ٦٠٧ ٢ إلى ٦٧٨ ١ فرنكا سويسرياً. واستطردت قائلة إن تخفيضات الرسوم المتتالية أدت إلى انخفاض الإيرادات رغم الزيادات الكبيرة المسجلة في الأنشطة المتعلقة بالطلبات التي حقّقت إيرادات إجمالية بلغت ٤٩٧,٤ مليون فرنك سويسري في فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وهي إيرادات تقلّ بمبلغ ٢٣,٣ مليون فرنك سويسري عن إيرادات فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وقالت الأمانة إن إبقاء الرسوم على مستواها الحالي سيؤدي إلى عكس ذلك الاتجاه وإلى زيادة الإيرادات لتصل إلى ٥٨٨,٢ مليون فرنك سويسري، أي بزيادة قدرها ١٨,٢ في المائة، وهو مستوى يكفي لتمويل الميزانية المقترحة. وصرحت الأمانة بأن الاقتراحات التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء لتخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات مرة أخرى لم تجد سبيلها إلى التطبيق، ولكن تم التصدي للانشغالات الأخرى المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكرت الأمانة النظام الجديد المقترح لرسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وقالت إنه يأخذ في الحسبان حصيلة اجتماع الفريق

العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي انعقد في مايو/أيار ٢٠٠٣. وذكرت على وجه الخصوص الإبقاء على رسم الفحص كرسم منفصل بناء على الفصل الثاني من المعاهدة وتخفيضه من ٢٣٣ إلى ٢٠٠ فرنك سويسري. وأضافت قائلة إن الإجراءات بناء على الفصل الثاني من المعاهدة ظلت اختيارية نزولا عند رغبات بعض الدول الأعضاء. واستطردت قائلة إن النظام الجديد يقترح تخفيضات في الرسوم تتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ فرنك سويسري بالنسبة إلى جميع أنواع الإيداع الإلكتروني. ولاحظت أيضا أن نظام الرسوم الجديد يقترح إتاحة التخفيض الحالي بنسبة ٧٥٪ لجميع مودعي الطلبات من البلدان الأقلّ نموّا بعد ما كان حصرا على الأشخاص الطبيعيين.

١٤- وأشارت الأمانة إلى أنها سبق وأن قدمت شرحا لشكل الميزانية في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان الماضي. وذكّرت بأن الميزانية تقوم على أسلوب قائم على النتائج بطريقة عرض تجمع بين الميزانية والإيرادات والأموال الاحتياطية بمنهج متكامل. وأشارت إلى المرفقات التي تحتوي على معلومات إضافية عن الأنشطة التي لها وقع طويل الأجل على الميزانية وخطة الموارد ونظام الرسوم والمؤشرات المالية لفترة ١٢ سنة منتهية في سنة ٢٠٠٩. واستطردت الأمانة قائلة إنها استجابت إلى طلبات الدول الأعضاء فأضافت معلومات أخرى إلى المشروع المعدَّل منها عرض جديد لأنشطة تكنولوجيا المعلومات ومؤشرات جديدة عن أنماط النفقات إلى غاية سنة ٢٠٠٩. وقالت إن المشروع المعدَّل يحتوي أيضا على معلومات عن العمليات والبنى التحتية معا لإبراز أية إمكانية لاحتمال حدوث فجوة هيكلية في التمويل مستقبلا. وبيّنت أن الاستثمار في البنى التحتية يتطلب ١٧٣,٥ مليون فرنك سويسري خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، على أن يموَّل مبلغ ٥٠,٣ مليون فرنك سويسري (أي ٢٩٪) منها من الأموال الاحتياطية ومبلغ ١٢٣,٢ مليون فرنك سويسري من الإيرادات السنوية. وأوضحت أن استكمال الاستثمار في البنى التحتية وما يتصل بذلك من مكاسب في الفعالية يسمح باحتواء الزيادات الكبيرة في مستوى الأنشطة دون الخروج عن إجمالي متطلبات الميزانية المتدنية. وأشارت إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الويبو في الماضي في مستوى التسجيلات والإيداعات، ولا سيما في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد. وتوقّعت أن يتواصل ذلك النمو ولكن بوتيرة أبطأ. وقالت إن مستوى الإيرادات ارتفع بنسبة أقلّ جدّا من السابق نظرا إلى الانخفاض الكبير في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال السنوات القليلة الماضية. وتوقّعت الأمانة أن تظل الرسوم في مستوى ثابت في السنوات القادمة حتى استكمال مشروع البناء الجديد. وقالت إن فائض الإيرادات من المتوقع أن يبلغ ٣٠ مليون فرنك سويسري، أي ١٠ في المائة من الميزانية السنوية، اعتبارا من سنة ٢٠٠٨، مما سيسمح باستكمال الأموال الاحتياطية وتغطية الأنشطة الإضافية أو تخفيض الرسوم. وقالت الأمانة إن ذلك هو المسار المالي الذي يعرض في ظلّه مشروع الميزانية الحالي. وأضافت قائلة إن المشروع هو عبارة عن مجموعة من التدابير التي تجسّد الأولويات في وضع ميزانيات البرامج والاستجابة إلى احتياجات التشغيل والتخفيضات في الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، على أساس عبء عمل أقل وتوقعات لإيرادات أدنى، مما يسمح باستغلال الأموال الاحتياطية على أكمل وجه وإبقاء الرسوم في مستوى ثابت. واعتبرت الأمانة أن المشروع يتمشى والتوصيات التي تقدمت بها الدول الأعضاء ويستجيب إلى التغييرات في المنظور العالمي.

١٥- وتحدّث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وعبّر عن تقديره للمدير العام والأمانة على اقتراح مشروع البرنامج والميزانية المعدَّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وأعرب عن ارتياح مجموعته إذ أخذت الأمانة في الحسبان عددا كبيرا من التعليقات والاقتراحات التي أدلت بها الدول الأعضاء في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية وأدرجتها في المشروع الجديد. وأشار إلى تخفيض الميزانية المعدّلة لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بنسبة ٤,٥٪ بالمقارنة مع ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وفي سياق الانخفاض العام للميزانية، أعرب الوفد عن تقدير المجموعة للجهود التي

بذلت من أجل توفير زيادات متواضعة لميزانيات البرنامج إذ بلغت ٠,٤٪ لفائدة البرنامج الرئيسي ٨ (التعاون مع البلدان النامية) و٠,٢٪ لفائدة البرنامج الرئيسي ١٠ (أكاديمية الويبو العالمية)، وهما برنامجان رئيسيان تعلّق عليهما المجموعة أهمية كبرى. وأشار الوفد مع ذلك إلى أن تلك الزيادات لا تلبيّ كلّ تطلعات المجموعة التي كانت تأمل في زيادة مهمة في الموارد المخصصة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية. وقال الوفد إن الموارد المخصصة لتحديث البنى التحتية للملكية الفكرية في البلدان النامية وتزويد تلك البلدان بالموارد البشرية المؤهلة إنما تكتسي أهمية بالغة في تمكين البلدان النامية، والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص، من جني ثمار الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. واستطرد قائلا إن أنشطة التعاون لأغراض التنمية عنصر حاسم في برنامج عمل الويبو ولا سيما في الوقت الذي تطرح المسائل التنموية في صلب الحوار حول الملكية الفكرية. وفي ذلك الصدد، قال الوفد إن الحاجة ماسة إلى إدراج البعد التنموي في نظام البراءات العام وإن إدراج التنمية في نظام البراءة سوف يكون بلا شك من أهم التحديات في العمل المقبل كي تصبح الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفيما يتعلق بتغييرات البرامج في مشروع الميزانية المعدَّل، قال الوفد إن مجموعة البلدان الأفريقية ترحّب بإعادة هيكلة البرنامجين الرئيسيين ١١ و١٢ السابقين ونقل بعض البرامج الفرعية. وقال إن ذلك سيزيد من تناسق البنية العامة للبرامج. ورحّب الوفد أيضا بالتغييرات المدخلة على البرنامج الفرعي ١١-٣ المعدّل بشأن التعاون مع القطاع الخاص وتركيز الأنشطة فيه على إعداد آليات ومبادئ توجيهية من أجل تسهيل مشاركة القطاع الخاص في عدد من أنشطة الويبو. وأعرب الوفد عن استعداد المجموعة للمشاركة في ذلك النشاط على أن لا تتضرّر بذلك أولويات المنظمة، كما حدّدتها الدول الأعضاء، وشريطة أن تؤخذ في الاعتبار وجهات نظر جميع أصحاب المصالح واحتياجاتهم، ولا سيما من المجتمع المدني. وفيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، رحّب الوفد خاصة باقتراح الأمانة الرامي إلى إتاحة التخفيض بنسبة ٧٥٪ لجميع مودعي الطلبات من البلدان الأقلّ نموّا، بعد ما كان التخفيض حصرا على الأشخاص الطبيعيين. وقال إن تلك المبادرة سوف تساهم في التشجيع على الانتفاع بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في البلدان الأقلّ نموّا. وأضاف أن المجموعة ترى عامة أن مستوى رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي اقترحته الأمانة هو مستوى ملائم ومتوازن، لا سيما بالنظر إلى دور المعاهدة في خطة الويبو المالية الإجمالية وإلى أنشطة النهوض بالملكية الفكرية في البلدان النامية. وذكّر الوفد بأن مجموعة البلدان الأفريقية كانت قد عبّرت بإسهاب، خلال اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان ٢٠٠٣، عن الحاجة إلى إبقاء رسوم المعاهدة في مستوى يمكّن من توفير إيرادات لتمويل أنشطة المنظمة المهمة للسنوات القادمة ولا سيما أنشطة التعاون لأغراض التنمية. وقال الوفد إن قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات لا يعمل في الفراغ. وأوضح أن أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية تؤدي دورا مهما في تحديث البنى التحتية القانونية والإدارية لنظام الملكية الفكرية في البلدان الأفريقية، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية المحلية والمحاكم التي سيستفيد منها مودعو الطلبات بناء على المعاهدة لإحقاق حقوقهم. وأضاف قائلا إن أنشطة التعاون لأغراض التنمية التي تموّل من إيرادات رسوم المعاهدة إنما تساهم بدورها في نهاية المطاف في تعزيز نظام المعاهدة بأكمله. ولاحظ أن الأغلبية الكبرى من الوفود أعربت عن وجهات نظر مماثلة خلال اجتماع الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي انعقد في مايو/أيار ٢٠٠٣. وقال الوفد إن المجموعة قلقة بصورة خاصة إزاء الوقع السلبي الذي قد يترتب على التخفيضات المقترحة في أنشطة التعاون لأغراض التنمية. وفي الختام، أبرز الوفد الأهمية التي تعلقّها المجموعة على عمل الويبو فيما يخص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وذلك دون إخلال بموقف الدول الأعضاء بشأن مستقبل العمل في تلك المجالات الذي ستدرسه خلال الاجتماعات المقبلة لجمعيات الدول الأعضاء.

١٦- وتحدث وفد البرتغال باسم المجموعة باء. وأعرب عن تقديره للأمانة، وبصورة خاصة للمدير العام ومكتب المراقب ومكتب التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات. وأثنى على جهودهم في إعداد مشروع البرنامج والميزانية المعدَّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وهنّأ الأمانة على التحسينات المدخلة في طريقة العرض وفي المعلومات المقدمة. وقال إن تنظيم عملية وضع البرنامج والميزانية سمح بإشراك الدول الأعضاء أكثر في عملية التخطيط للميزانية. ولاحظ أن الأمانة واصلت جهودها الرامية إلى تحقيق مزيد من الشفافية لفائدة الدول الأعضاء. وقال إن المجموعة باء تعتبر أن الأنشطة المدرجة في المشروع المعدَّل تظل رهن موافقة الهيئات المختصة. وأشار إلى الوثيقة WO/PBC 7/3 التي تبيّن بصورة واضحة وشاملة التغييرات التي أدخلت على المشروع المعدَّل ومقارنته بالمشروع الأول. وقال إن المقارنة بين الميزانية المعدَّلة التي تبلغ ٦٣٨,٨ مليون فرنك سويسري والميزانية الأصلية التي كانت تبلغ ٦٥٥,٤ مليون فرنك سويسري لفترة السنتين إنما تبيّن انخفاضا في الميزانية بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون فرنك سويسري. ولاحظ مع ذلك أن الجدولين ١٨ و١٩ من الوثيقة WO/PBC/7/2 يبيّنان أن هناك اتجاها نحو زيادة النفقات ولا سيما في الموارد البشرية رغم الجهود المبذولة في الترشيد والأتمتة والتحديث. وقال الوفد إن المجموعة كانت قد أدلت بمعظم تعليقاتها على شكل الميزانية خلال اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان الماضي. ولاحظ أن عدة أجزاء من نص المشروع الأول قد أعيدت صياغتها في ضوء الملاحظات التي كانت المجموعة باء قد أدلت بها. ورحّب الوفد بصورة خاصة بالمعلومات الإضافية المقدمة عن مشروعات تكنولوجيا المعلومات الكبرى. ولاحظ أن البرنامج الرئيسي ١٣ (تكنولوجيا المعلومات) يضم حاليا ثلاثة برامج فرعية بالمقارنة مع المشروع الأول حيث كان يحتوي ذلك البرنامج على برنامجين فرعيين اثنين فقط. وأعرب الوفد أيضا عن ارتياح المجموعة إذ يبيّن المشروع المعدَّل أنشطة تكنولوجيا المعلومات المتصلة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في برنامج فرعي منفصل (١٣-٣ "أنظمة المعلومات الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات"). وفيما يتعلق بالموارد البشرية، قال الوفد إن المجموعة تلاحظ بارتياح أن المشروع المعدَّل لا يحتوي على أية زيادة في التوظيف. وأعرب الوفد مع ذلك عن قلقه من الزيادة في عدد الوظائف من فئة "D" وفئة "P". وشجّع الأمانة على تقديم إحصاءات حول الموظفين بعقود قصيرة ودراسة التوازن بين عدد الموظفين الدائمين والموظفين غير الدائمين. وطلب من الأمانة الحرص على تعزيز المساءلة والشفافية في عملية تنفيذ الميزانية. وفي ذلك الصدد، أشار الوفد إلى ضرورة وضع نظام تقييم يمكن من إجراء مقارنة دقيقة لتنفيذ البرامج والميزانيات المعتمدة. وأشار أيضا إلى نظام المتابعة الداخلية وقال إنه ضروري لضمان مراقبة متواصلة من قبل الدول الأعضاء على تنفيذ الميزانية، مع مراعاة تطوّر الإيرادات والنفقات. وقال الوفد إن المجموعة باء تشاطر الرأي بأن الدول الأعضاء في حاجة إلى متابعة نموّ إيرادات الويبو كي تتأكد من أنها تزداد وفقا للمستويات التي توقّعتها الأمانة. وطلبت المجموعة على وجه التحديد أن تؤكد لها الأمانة استعدادها لتزويد الدول الأعضاء، على نحو دوري، بمعلومات حديثة حول ثلاث مجالات. فذكرت أولا المعلومات عن إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات علما بأن رسوم المعاهدة توفر الأغلبية الكبرى من إيرادات المنظمة. وقالت المجموعة إن تلك المعلومات ستساعد الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الملائمة في الوقت المناسب للتعامل مع أي نقص في الإيرادات دون زيادة رسوم المعاهدة. وذكرت ثانيا المعلومات عن الأموال الاحتياطية مشيرة إلى أن تلك الأموال قد انخفضت مؤقتا دون المستوى الموصى به. وذكرت ثالثا وأخيرا، المعلومات عن مشروعات البناء، على أن تستمر الأمانة في تزويد الدول الأعضاء بتقارير تقنية ومالية مرحلية.

١٧- وتحدث وفد الفلبين باسم مجموعة بلدان آسيا. وتقدم بالشكر إلى المدير العام والأمانة على جودة الوثائق المقدمة والعروض الوافرة بالمعلومات. وأعرب الوفد عن ارتياحه لمراعاة الأمانة المسائل التي أثارتها الدول الأعضاء خلال الاجتماع السابق للجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق

بالمشروع الأوّل. وقال إن المجموعة ترحّب بصورة خاصة بإعادة توجيه الاقتراحات وإعادة ترتيبها كما وردت في مشروع البرنامج والميزانية المعدَّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وخصّ بالذكر التخلي عن البرنامج الرئيسي ١٢ في المشروع الأوّل ونقل أنشطته إلى أنشطة أخرى متصلة به في برامج رئيسية أخرى. وشاطر الوفد الرأي القائل بأن تخفيض الميزانية بنسبة ٤,٥٪ في المشروع المعدَّل إنجاز كبير وجهد محمود. وأضاف قائلا إن ذلك يدل على جدية الأمانة في الحد من النفقات قدر الإمكان دون المساس بأداء المنظمة وإنتاجيتها. وقال الوفد إن المجموعة يساورها مع ذلك قلق شديد إزاء وقع تخفيض الميزانية على برامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية. وأقرّ الوفد بأن الميزانية المخصصة لبرنامج التعاون مع البلدان النامية في فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تحتوي على زيادة، بيد أنها زيادة متواضعة بالمقارنة مع المساعدات التقنية الهائلة التي تحتاج إليها البلدان النامية. وحثّت المجموعة إذاً اللجنة على مراجعة الاعتمادات الحالية المخصصة في الميزانية لبرنامج التعاون لأغراض التنمية بغية النظر في إمكانية زيادتها. وأشار الوفد أيضا إلى التغييرات المقترحة بشأن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وحيث أن قطاع المعاهدة هو المصدر الرئيسي لإيرادات الويبو، فقد دعا الوفد إلى العزوف عن أي تخفيض في رسوم المعاهدة من شأنه أن يؤثر سلبا في اعتمادات الميزانية المخصصة لبرامج التعاون لأغراض التنمية. وأثنى الوفد على الاقتراح الرامي إلى إتاحة تخفيض الرسوم بنسبة ٧٥٪ لفائدة جميع مودعي الطلبات من البلدان الأقلّ نموّا، واقترح في ذلك الصدد إتاحة فوائد مماثلة للبلدان النامية أيضا.

١٨- وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على الوثائق التي قدمتها والعروض التي أدلت بها. وصرح قائلا إن مجموعته تعتبر مناقشة تلك المسائل جزءا لا يتجزأ من جدول أعمالها، وإنها أمعنت النظر في الوثيقة WO/PBC 7/2 والوثيقة WO/PBC/7/3 اللتين تحتويان على المشروع الجديد لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ الذي يحتوي على تعديلات أدخلت على المشروع الذي كان مرفوعا للبحث في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ وكان ورادا في الوثيقة WO/PBC/6/2. وقال الوفد إن مضمون الوثيقتين له آثار جوهرية لأن الميزانية والموارد المخصصة لمجالات محددة من شأنها أن تسمح بتطوير قطاعات وبرامج تعتبرها بلدان المجموعة أساسية لضمان الانتفاع المناسب بالملكية الفكرية كأداة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما سبق أن عبّر عن ذلك في الدورة الأخيرة. والتفت الوفد إلى مضمون الميزانية وصرح قائلا إن المجموعة أدلت بالملاحظات التالية. وذكر في المقام الأول أن الميزانية لا تزال تركز على التعاون لأغراض التنمية، وأشار إلى أن عددا من الوفود قد أعرب في الدورة السابقة عن قلقه العميق من الزيادة المتدنية في الأموال المخصصة لذلك الباب على نحو لا يراعي الأولويات الحقيقية للبلدان النامية. وأعرب الوفد عن أسف المجموعة لأن المشكلات الرئيسية التي ذكرتها في الاجتماع الأول لا تزال قائمة بالرغم من أن الأمانة قد استجابت لبعض مواطن القلق في مشروعها المعدّل. وشدد الوفد في المقام الثاني على الحاجة إلى تعديل الرؤية المؤسسية لمفهوم التعاون لأغراض التنمية. وصرح قائلا إن أهداف الويبو ينبغي النظر إليها من منظور واسع يقوم بصفة خاصة على مساعدة البلدان النامية على تعزيز اشتراكها في أنظمة الملكية الفكرية والانتفاع بها. ورأى الوفد أن ذلك ينبغي أن يتم في إطار عمل مشترك تستطيع فيه الدول أن تحدّد احتياجاتها لتتولى الأمانة بعد ذلك تحديد ما يلزم من كفاءات بشرية وقدرات تقنية. واستطرد الوفد قائلا إن الرؤية ينبغي ألا تقتصر على مجالات الدعم والبنية التحتية وإن ما يلزم هو تجاوز تلك الرؤية التي مفادها التنمية التي تقوم على المساعدة. ودعا الوفد إلى أن تكون الويبو قوة دافعة تحث على اكتساب المعرفة وتشجع القدرات الإبداعية مع إيلاء الأهمية الفعلية لنتائج أعمال البحث القيّمة المنجزة في مجال الملكية الفكرية عن طريق إنفاذها. وفي ذلك الصدد، أعلن الوفد عن استعداد مجموعته للعمل على أساس مشترك ومنتظم لإبراز القطاعات التي يتعيّن أن تشملها المشروعات المقبلة، وعقد الأمل على أن تسمح تلك الرؤية

الجديدة بتحسين تقييم الموارد المخصصة للتعاون لأغراض التنمية بالاستناد إلى معلومات معززة. وأشار إلى مسألة أخرى تثير قلق المجموعة وتتعلق بالبند العاشر المخصص لأكاديمية الويبو العالمية. وفي ذلك الصدد، نقل الوفد شكر المجموعة إلى الأمانة على إدخال التعديلات الضرورية لكي لا تقتصر الموارد المتاحة على أداء أنشطتها فحسب. وأعرب عن قلق المجموعة المستمر لأن البند لا يذكر تعزيز أنشطة الأكاديمية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، علما بأن تلك الأنشطة قد تم تخفيضها إلى حد كبير، وقال إن المشروع لا يذكر أيضا توسيع نطاق الفئات المستهدفة من الدورات. وذكر أن المجموعة الإقليمية تعتبر أن من الضروري ألا تقتصر فائدة دورات الويبو التدريبية على أصحاب الحقوق وأن تنسحب على المنتفعين والقضاة والأكاديميين ورجال الأمن والجمارك. ثم انتقل إلى جانب آخر من مواطن القلق وأشار إلى مسألة المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور. ولفت النظر إلى استخدام عبارة "أشكال التعبير الثقافي التقليدي" بدلا من مصطلح "الفولكلور" الذي اعتبره أكثر شيوعا وقبولا. وقال إن المجموعة تأمل في أن يحظى ذلك القسم بالموارد الكافية لإنجاز المهمات المفيدة على ضوء القرارات التي تعتمدها الجمعية بشأن مستقبل اللجنة. وذكر في المقام الرابع المبالغ الكبيرة التي لا تزال مخصصة في الميزانية لبعض المسائل التي لا تحتاج إليها من منظور المجموعة الإقليمية. وخص بالذكر ضرورة تخفيض الموارد المخصصة للإنفاذ والمنظور القائم. وصرح الوفد قائلا من جديد إن الإنفاذ ليس مشكلة خاصة بالبلدان النامية نظرا إلى أن أصحاب الحقوق في البلدان المتقدمة يواجهون أيضا مشكلات خطيرة عند المطالبة بإنفاذ حقوقهم. وصرح الوفد قائلا إن الأعضاء قد اتفقت على أن تقتصر الأنشطة المتعلقة بالإنفاذ على المساعدة والتعاون التقنيين، وإن الموارد المخصصة لها لا يمكن تبريرها. وذكر الوفد أن المجموعة لا تعتبر مشروع الميزانية وثيقة لصياغة السياسات ولا تمس بالتالي أي أنشطة أو قرارات قد تعتمدها الدول في إطار لجان الويبو أو جمعياتها. وفي الختام، أعرب الوفد عن ارتياح المجموعة لأن اللجنة المعنية بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات قد أوصت بالاحتفاظ بالرسوم في مستواها الراهن وفقا لاقتراح الأمانة مع التمييز بين إيرادات الفصل الأول والفصل الثاني من المعاهدة. ومع ذلك، رأى الوفد أن الطريقة الجديدة لحساب الإيرادات المقدّرة تؤدي إلى مستوى في الرسوم لا يكفي للحفاظ على الميزانية الإجمالية الواردة في الصيغة الأصلية. وعبر الوفد عن ثقة المجموعة في أن توافق اللجنة ثم جمعيات الدول الأعضاء في الويبو على ذلك المستوى للرسوم. وفي الختام، صرح الوفد قائلا إن المجموعة قد عبّرت عن أهم مَواطن القلق المتعلقة بالمشروع المعدّل للميزانية وإنها ترغب في العمل مع الأمانة، وتنضم لذلك إلى توافق الآراء حول مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ كما ورد في الوثيقة WO/PBC 7/2 والوثيقة WO/PBC 7/3 عاقدة الأمل على أن تراعي مشاغلها في الميزانيات المقبلة.

١٩- وقال وفد المكسيك إنه أمعن النظر في مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وأعرب عن امتنانه لمراعاة بعض التغييرات التي كان قد طلبها في الدورة السادسة للجنة ولا سيما إدراج اللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال في البرنامج ٢ بدلا من القسم الثالث المخصّص للتعاون لأغراض التنمية. وأضاف قائلا إنه يتفهّم أن تخفيض الميزانية يعزى إلى إعادة النظر في الإيرادات المقدّرة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولكنه يود أن يعرب عن قلقه العميق من التخفيض الملحوظ في البرنامج ٨ الخاص بالتعاون مع البلدان النامية. وعبّر عن ثقته الكاملة في أن الركود الراهن سينتهي عن قريب وأن الحركة الاقتصادية ستستعيد نشاطها وأن عدد طلبات البراءات المودعة سيزيد. وفي ذلك الصدد، أعلن الوفد عن موافقته بشأن المشروع المعدّل للبرنامج والميزانية ودعا إلى تخصيص أية إيرادات تفوق الأرقام المقدّرة لبرنامج التعاون لأغراض التنمية من باب الأولوية. وفيما يتعلق بزيادة عدد الوظائف في فترة السنتين، شدّد الوفد على أهمية مراعاة التوازن الإقليمي في صفوف موظفي الأمانة ودعا إلى اعتماد ذلك التوازن معيارا عند اختيار

الموظفين بما في ذلك المديرون. ودعا الوفد الدول إلى إمعان النظر في البرنامج ١١-٣ لضمان اشتراك القطاع الخاص بفعالية في أنشطة الأمانة وتعزيز ذلك الاشتراك على أن يتمّ بمراقبة مناسبة تمارسها الدول الأعضاء ولا سيما فيما يتعلق بصياغة المبادئ التوجيهية التي ستطبّق على العلاقات مع القطاع الخاص وعلى مراقبة الأنشطة الناجمة عن تلك العلاقة الجديدة. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٢٠- وهنأ وفد الصين الأمانة على مشروع البرنامج والميزانية المعدل المميز لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ولاحظ أن الوثيقة المعدلة أخذت في الحسبان الآراء المعرب عنها أثناء الدورات السابقة وأن إعادة صياغتها إيجابية ومفيدة من أجل استخدام الموارد استخداماً مثالياً. وأولى اهتماماً خاصاً للجزء الثالث (الملكية الفكرية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) من المشروع المعدل الذي يهدف إلى تدعيم قدرة نظام الملكية الفكرية. ورأى أن المبلغ المقترح تخصيصه من الميزانية للجزء الثالث زهيد وأعرب عن أمله ألا يؤثر ذلك في تكوين القدرات لأغراض التنمية. وقال إن من الضروري تدريب المنتفعين بنظام الملكية الفكرية وتدعيم عملية تكوين القدرات ولا سيما بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً.

٢١- وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم المجموعة باء. ورأى أن من الضروري أن تتكيف الويبو مع الظروف الجديدة التي تشهد تباطؤاً في النمو الاقتصادي وفي الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي يقوم عليها ٨٠ بالمائة من أنشطة المنظمة مثلما وسعت نطاق برامجها وأنشطتها بشكل ملحوظ في فترة الازدهار الاقتصادي والإبداعي في التسعينات. وقال إنه طلب من الأمانة خلال الاجتماع السابق للجنة البرنامج والميزانية أن تقدم مشروعاً معدلاً لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ يشمل تخفيضاً في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلاوة على ذلك، اقترح تنفيذ تخفيضات ملائمة في الإنفاق للتكيف مع ذلك التغيير. وأعرب مجدداً عن قلقه الشديد من أن يسفر المشروع الراهن في الواقع عن زيادة في متوسط رسوم المعاهدة. وأشار إلى البيانات الواردة في الجدول ٢١ من الوثيقة WO/PBC 7/2 التي تفيد بأن من المتوقع أن يرتفع متوسط الرسوم لكل طلب من ١ ٦٢٦ فرنكاً سويسرياً في فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ إلى ١ ٦٧٨ فرنكاً سويسرياً بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ وتسجيل انخفاض طفيف بنسبة ٦ بالمائة فقط في سنة ٢٠٠٧. وعبر عن رغبته في تجديد اقتراحه الداعي إلى تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات القادمة ستتولى النظر في الاقتراح. ورأى أن تأييد الميزانية يقوم على نتائج مناقشة الاقتراحات المتعلقة برسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات لأن تلك الرسوم تشكل جزءاً مهماً من الميزانية.

٢٢- وتحدث وفد كازاخستان باسم مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وأعرب عن سروره لمراعاة تعليقاته السابقة في المشروع المعدل بما في ذلك مسألة تخفيض عدد الوظائف. وعبر أيضاً عن تأييد المجموعة للميزانية المقترحة.

٢٣- وأعرب وفد فرنسا عن تأييده التام للتصريح الذي أدلى به منسّق المجموعة باء. وأعرب عن تقديره الخاص للويبو شاكرا عملها وجهودها لضمان حسن إعداد الميزانية. وتوجّه وفد فرنسا بالشكر إلى الفريق المكلّف بالإعداد للاجتماع الراهن وإلى المدير العام، وأدلى بثلاث ملاحظات لاستكمال البيان الذي أدلى به منسّق المجموعة باء ودعمه. وتحدث في المقام الأول عن طريقة عرض الميزانية وشكر الأمانة على الجهود التي بذلتها لتعزيز الشفافية ولا سيما استجابتها لطلبها بتوفير جدول مفصّل يميّز بين نفقات الاستثمار ونفقات التشغيل. وعلّق الوفد أهمية خاصة على تلك الوثيقة لمستقبل المنظمة وأعمالها ودعا إلى إعداد تقارير منتظمة عن وضع نفقات الاستثمار ووضع تمويل تلك النفقات وحالة الأموال الاحتياطية. ثم انتقل الوفد إلى مضمون البرامج وأشار من جديد إلى ضرورة تعزيز خدمات

الترجمة التحريرية والفورية وشكر الأمانة على ما قدّمته من ضمانات في ذلك الصدد. وتوجّه الوفد بالشكر أيضا إلى الأمانة لما قطعته من تعهّد بشأن الأعمال المتعلقة بالتصنيف الدولي للبراءات وذكّر برغبته في أن تكون الصيغة الفرنسية والصيغة الإنكليزية لاتفاق لاهاي على الدرجة ذاتها من الجودة. وأخيرا، قال الوفد إنه يعتبر اقتراحات الويبو الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية مقدّمة على سبيل التوجيه وينبغي أن توافق عليها هيئات الويبو المختصة في الوقت المناسب كما ذكرت المجموعة باء ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب وفد فرنسا عن رضاه لأن الأرقام الواردة في المشروع المعدّل للبرنامج والميزانية تراعي ملاحظات الدول الأعضاء، على أنه شكّك في أرقام النموّ المفترض بالنظر إلى مستوى نشاط المكاتب الوطنية. ورأى أن من الأقرب إلى الواقعية افتراض زيادة في الإيرادات تتراوح بين ٥ و١٠ بالمائة لا أكثر. وأعرب عن قلقه من العواقب التي قد تترتب على تلك التقديرات الخاطئة. وعليه، أيّد وفد فرنسا بشدّة اقتراح المجموعة باء الرامي إلى إنشاء آلية للمتابعة قادرة على الاحتفاظ بمستوى للنفقات يتناسب مع الإيرادات الفعلية، في حال تغيّرت الأوضاع. ودعا الوفد الأمانة إلى تقديم اقتراحات في ذلك الصدد وأعرب عن عدم تأييده لزيادة الرسوم التي لا بدّ أن يؤدي إليها العجز إذا لم يكن مضبوطاً. وأيّد وفد فرنسا اقتراحات الأمانة على أن تؤخذ الملاحظات القليلة التي أبداها في الحسبان.

٢٤- ولاحظ وفد الاتحاد الروسي أن الأمانة أخذت في الحسبان التعليقات التي أبداها خلال الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية ورأى أن المشروع المعدل يقوم على تقديرات للإيرادات المتوقعة تتسم بدرجة أكبر من الواقعية. ورحب بالاقتراح الداعي إلى تخفيض الوظائف مقابل تباطؤ الزيادة في إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأيد النظام الجديد لرسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي وضع بناء على توصيات الفريق العامل المعني بإصلاح المعاهدة. ولاحظ أنه أعيد تنظيم البرنامجين الرئيسيين السابقين ١١ (الملكية الفكرية في خدمة التنمية الاقتصادية) و١٢ (تطوير ثقافة الملكية الفكرية واحترامها) ورأى أن هناك ما يبرر ذلك. وذكّر بأنه طلب الحصول على معلومات إضافية عن تكنولوجيا المعلومات خلال الاجتماع السابق للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن الصيغة الجديدة للبرنامج الرئيسي ١٣ (تكنولوجيا المعلومات) عرضت الأنشطة عرضاً أكثر وضوحاً وشفافية. واختتم كلمته معرباً عن تأييده لموقف المجموعة باء ووافق على ضرورة متابعة مستويات الإيرادات باستمرار.

٢٥- وأيد وفد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل المجموعة باء. وأعرب عن تقديره للمشروع المعدل واستجابته للمشاغل التي عبر عنها مختلف الوفود خلال اجتماع اللجنة الأخير الذي عقد في أبريل/نيسان ٢٠٠٣. ورأى أن المشروع المعدل طبق قيوداً قصوى على الميزانية مما يكتسي أهمية خاصة في فترة التباطؤ الاقتصادي. واعترف بالمشاغل التي أفصحت عنها وفود مختلفة بشأن وضع الإيرادات والحاجة إلى وضع آلية للمتابعة. وأشار إلى أن الأمانة ستضطر إلى مواجهة عجز محتمل في الإيرادات بإجراء تخفيضات في الميزانية بشكل متوازن. وأشار أيضاً إلى أن تشغيل المنظمة وتنفيذ البرامج يعتمد اعتماداً شديداً على إيرادات الرسوم ولا سيما على الإيرادات التي تدرها رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومضى يقول إن المشروع المعدل يقوم على افتراض إيرادات ثابتة من الرسوم ونظام الرسوم الذي اقترحته الأمانة على جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب عن قلقه مما إذا كان مستوى الإيرادات المحصلة من رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ثابتاً بما فيه الكفاية. ولفت النظر إلى أن الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات قد بحث مسألة نظام الرسوم. وأشار إلى أن بعض التسويات أدت إلى تخفيض الرسوم في حين أن بعضها الآخر أفضى إلى ارتفاع بسيط فيها، واستنتج قائلاً إن اختيار تسويات محددة لا يمكن أن يكون إلا أمراً مضللاً. واختتم كلمته معرباً عن استعداده لتأييد الميزانية المعدلة كما قدمتها الأمانة.

٢٦- ورحب وفد إسبانيا بما أنجزته الأمانة من أعمال مميزة في إعداد الوثائق المتعلقة بدورة اللجنة الحالية وتوزيع تلك الوثائق وتوفير المعلومات عن فحواها قبل انعقاد الاجتماع. وقال أيضاً إن تلك الأعمال كانت مثالية من حيث فعاليتها وشفافيتها. وبالنسبة إلى الإيرادات والاقتراحات المقدمة فيما يتعلق بالتخفيضات الإضافية في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، شاطر الوفد المشاغل التي عبر عنها عدد من الدول الأعضاء بخصوص جدوى التخفيف من أعباء الشركات بقدر ما يمكن ورأى بالتالي أن تلك التخفيضات المحتملة إيجابية نظراً إلى الظروف غير الثابتة التي وضع في إطارها مشروع الميزانية والحاجة إلى المحافظة على مصدر تمويل أنشطة الويبو التي يعلق عليها أهمية خاصة مثل الأنشطة المبينة في البرنامج ٨ المتعلق بالتعاون مع البلدان النامية، غير أنه خلص إلى أن الوقت ليس مناسباً تماماً لمباشرة تخفيض الرسوم وأعرب عن رغبته في أن تسمح الإسقاطات القادمة المقترنة بحالات اقتصادية تدعو إلى مزيد من التفاؤل بتخفيض الرسوم الذي يبدو حالياً أمراً سابقاً لأوانه.

٢٧- وأعرب وفد اليابان عن تقديره للأمانة لما بذلته من جهود مكثفة لإعداد الوثائق. وأيد البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم المجموعة باء وعبر عن رغبته في إعادة ذكر بعض المشاغل المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية المعدل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وفيما يرتبط برسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، رأى أن المبلغ الوارد في المشروع المعدل وقدره ٦٧٨ ١ فرنكاً سويسرياً ينم عن زيادة ملحوظة مقارنة بمستوى الرسم الحالي. واستدرك قائلاً إنه لا يستطيع أن يحكم على المشروع المعدل بأنه ملائم أو غير ملائم إذ لا تتوفر لديه معلومات كافية عن الجهود التي بذلتها الأمانة لتخفيض التكاليف عبر تعديل النظام كإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وأتمتتها. وشدد على رغبة بلده بوصفه من المنتفعين الرئيسيين بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في الحصول على توضيحات إضافية من الأمانة في هذا الصدد. وفي هذا السياق، شاطر قلق الولايات المتحدة الأمريكية وأيد رأيها الداعي إلى بحث التخفيض المناسب في رسوم المعاهدة في اجتماع اتحاد المعاهدة المنعقد مع الجمعيات المقبلة. وفيما يخص مشروعات تكنولوجيا المعلومات، طلب توفير وصف ملموس بدرجة أكبر لمشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) في فترة السنتين القادمة إذ رأى أنه ضروري لمعالجة الطلبات المودعة إلكترونياً بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات معالجة فعالة. ولاحظ أيضاً أن تكاليف تطوير مشروع شبكة الويبو وتشغيله تمثل حوالي ربع الميزانية الإجمالية لتكنولوجيا المعلومات. وقال إنه طلب إلى الأمانة أن توفر المعلومات عن وقع مشروع شبكة الويبو بما في ذلك معلومات عن تقييم سبل ترشيد الأعمال الإدارية في مكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

٢٨- ورأى وفد المملكة المتحدة أن الميزانية المعدلة تجسد بدقة أكبر الوضع المحتمل فيما يتعلق بإيداع الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في السنوات المقبلة. وأيد البيان الذي أدلى به ممثل المجموعة باء وشدد على ضرورة توخي الحذر في رصد أنماط الإيداع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والتأهب لاتخاذ الإجراءات اللازمة إذا بدا أن تلك الأنماط لا تمتثل للافتراضات الراهنة. وفيما يتعلق بمستويات الميزانية العامة، أعرب عن استعداده للموافقة على مستويات الميزانية المقترحة. وأشار إلى أن مسألة رسوم المعاهدة تخص لجنتين وأن من العسير التمييز بين المسائل التقنية ومسائل الميزانية. ورحب بتخفيض الرسوم في الأمد الطويل على أنه رأى أن الوقت ليس مناسباً حالياً ولا سيما نظراً إلى الشكوك المتعلقة بمسائل مثل النظام الجديد لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ومتوسط الرسوم ونمط الإيداع المتوقع. وفيما يرتبط بأنشطة البرامج في مجال التعاون، أيد الوفد مواصلة التمويل وشدد على أهمية تقييم التقدم المحرز وتعزيز الفعالية إلى أقصى حد.

٢٩- وأعرب وفد أوكرانيا عن تقديره للأمانة لإعداد المشروع المعدل وإدراج التوصيات التي طرحها أثناء الدورة السابقة للجنة. وأيد البيان الذي أدلى به ممثل مجموعته الإقليمية. وعبر أيضاً عن تأييده لاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية بشأن رصد النفقات والإيرادات في الميزانية. وفيما يتعلق بتخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، رأى أن الوقت ليس ملائماً لاتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة.

٣٠- وأيّد وفد الجزائر التصريح الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المدير العام على تقديم مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ والخطة المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩. وأثنى الوفد أيضا على الأمانة جهودها من أجل إعداد الصيغة المعدّلة للبرنامج والميزانية وإسهامها في النقاش على نحو يتميّز بالشفافية. وأعرب الوفد عن رضاه لأن المكتب الدولي قد أخذ في حسبانه قدرا كبيرا من المشاغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء الدورة السابقة وراعى إلى حد كبير الاقتراحات والتعليقات المعبّر عنها لدى صياغة المشروع المعدّل. وأعرب الوفد عن رضاه بعدم تخفيض الأموال المخصصة في باب التعاون لأغراض التنمية، بل اقتراح زيادة رمزية له بالرغم من تخفيض موارد الميزانية بنسبة ٤,٥ بالمائة. ودعا الوفد إلى اعتماد منظور متكامل لمسألة التنمية في إطار أنشطة الويبو خلال فترات السنتين المقبلة. ورأى أن مسألة التنمية لا تنحصر في باب التعاون لأغراض التنمية بل ينبغي أن تمتد على كل أنشطة المنظمة وتقتضي الأخذ بمنظور أفقي لا عمودي. ورحّب الوفد بتغيير بنية البرنامجين الرئيسيين ١١ و١٢ من مشروع الميزانية الأول، مما عزّز التنسيق بين جميع البرامج. وعلّق أهمية على العلاقة القائمة بين مستوى رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ومستوى التعاون لأغراض التنمية، ورأى أن تخفيض تلك الرسوم قد يمس المحاور الرئيسية لبرنامج التعاون لأغراض التنمية الذي يكتسي أهمية خاصة في البلدان النامية ويسمح لها بجني ثمار نظام الملكية الفكرية، وحثّ الأعضاء على الابتعاد عن منطق المساعدة من أجل التنمية والأخذ بمنهج متكامل أفقي بشأن قضية الملكية الفكرية.

٣١- ورداً على تعليقات الوفود، قالت الأمانة إن الأنشطة المبينة في مشروع البرنامج والميزانية المعدل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ هي توضيحية ولا تحكم سلفاً على نتائج المناقشات المزمع إجراؤها في الهيئة المختصة. وقالت إن ذلك يشمل مسألة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي سيتخذ قرار بشأنها خلال جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأحاطت علماً بطلب توفير موارد إضافية ولا سيما فيما يتعلق بالبرنامج الرئيسي ٨ (التعاون مع البلدان النامية). وأحاطت أيضاً علماً بتعليقات عدد من الوفود الداعية إلى العمل مع الأمانة من أجل تنفيذ سياسات الملكية الفكرية في سياق التنمية الجديد وإدراج عناصر الملكية الفكرية كلها في إطار وضع السياسات. وأحاطت كذلك علماً باستعداد الوفود للمشاركة في المشاورات بشأن إعداد مشروع المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص. ولفتت الانتباه إلى الطلب الذي وجهه عدد من الوفود وممثل المجموعة باء ومفاده وضع آلية مناسبة لتوفير معلومات منتظمة عن الإيرادات والطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات ومشروعات تكنولوجيا المعلومات مثل مشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) ومشروع شبكة الويبو.

٣٢- وأحاطت الأمانة علما بأن العديد من الوفود قد رحبت أثناء النقاش بالجهود التي بذلها المكتب الدولي من أجل مراجعة وثيقة البرنامج والميزانية للأخذ بملاحظاتها. وأشارت إلى ما تم تأكيده من التزام الويبو بالشفافية ولا سيما بتشجيع من المدير العام الذي دعا إلى صونها. وأحاطت الأمانة علما بضرورة متابعة الإيرادات ومواصلة التقييم وبحث إمكانية إنشاء آلية من شأنها ضبط الأرقام المقدرة بأكبر قدر ممكن من الواقعية والاعتماد على الوقائع لا الافتراضات فقط. وأشارت الأمانة إلى أن أحد الوفود وصف منهجها بأنه جدّي واعتبرت ذلك من باب الثناء.

٣٣- ولخّص الرئيس المناقشات بشأن البندين ٤ و٥ من جدول الأعمال على النحو التالي: "ترحب اللجنة بتقديم مشروع البرنامج والميزانية المعدل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ الوارد في الوثيقتين WO/PBC/7/2 وWO/PBC 7/3 وتهنئ الأمانة على عرضها الشامل والشفاف. وبوجه خاص، لاحظت الوفود مع التقدير ما بذلته الأمانة من جهود لمراعاة التعليقات والاقتراحات التي تقدمت بها الوفود خلال الاجتماع السابق للجنة البرنامج والميزانية والمشاورات اللاحقة في المشروع المعدل. وقد لاحظت التأييد العام لمشروع البرنامج والميزانية المعدل كما جرى تقديمه. ولاحظت أيضاً أن عدداً من الوفود دعا إلى تدعيم الأنشطة المتعلقة بالتعاون لأغراض التنمية. وعلى وجه الخصوص، قُدِّمت اقتراحات لمنح الأولوية لتخصيص موارد إضافية لهذا المجال في حال توفر تلك الموارد. ودعا بعض الوفود إلى مزيد من التخفيضات في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بينما أيدت الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة المستويات المقترحة لرسوم المعاهدة. وإني ألفت الانتباه إلى أن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات هي التي ستتخذ القرارات بشأن رسوم المعاهدة. وأيد بعض الوفود الميزانية المقترحة إلا أنه أعرب عن قلقه من إسقاطات الإيرادات. وقد أحطت علما بالاقتراحات بشأن إجراء مشاورات للمتابعة في إطار لجنة البرنامج والميزانية بين الوفود المهتمة والأمانة بغية متابعة التطورات وتنفيذ البرنامج والميزانية عن كثب ولا سيما بهدف التثبت من صحة الإسقاطات المالية والافتراضات المرتبطة بها. وأشير أيضاً إلى أن عدة وفود شددت على طبيعة مشروع البرنامج والميزانية التوضيحية. وإذ أضع ذلك في اعتباري، أقترح أن توصي اللجنة الجمعيات بما يلي:"

٣٤- توصي لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء باعتماد مشروع البرنامج والميزانية المعدل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وتحيط علما بأن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات هي الهيئة المختصة المعنية بإقرار رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات.

٣٥- وأشار وفد فرنسا إلى أنه كان قد التمس شرح الآثار التي قد تترتب على النص المطلوب اعتماده. وذكر في هذا الصدد اقتراحا طرحته المجموعة باء أثناء المناقشات ودعا الأمانة إلى توضيح نيتها في ذلك الشأن، أي عزمها على إنشاء لجنة للمتابعة من شأنها أن تُطلِع الأعضاء بانتظام على تطور عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات لكي تستطيع الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة عند الاقتضاء لضبط الميزانية.

٣٦- وأشارت الأمانة إلى أنها أحاطت علما بملخص المداولات التي جرت في إطار لجنة البرنامج والميزانية كما طرحه الرئيس، بما في ذلك إنشاء لجنة للمتابعة داخل لجنة البرنامج والميزانية.

٣٧- وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "بعض المسائل المتعلقة بالبناء الجديد".

٣٨- وقدّمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/7/4 التي تحتوي على آخر المعلومات المتعلقة بمشروع البناء الجديد، بما في ذلك اختيار المقاول العام الذي تمّ في ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٠٣. وأضافت قائلة إنها أجرت مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء بشأن مشروع البناء، كما كان مطلوبا منها. وأعربت الأمانة عن رغبتها في إضافة بضعة معلومات في سياق تلك الوثيقة. وذكرت في المقام الأول أنها عيّنت خبيراً استشارياً خارجياً (مكتب هونيغير ومولير للهندسة المعمارية) للاشتراك في إدارة المشروع متبعة في ذلك إجراءات المناقصة العادية، كما قررت جمعيات الدول الأعضاء. وأضافت قائلة إنها وقّعت العقد في ٢٨ مايو/أيار ٢٠٠٣ وبدأ العمل على المشروع في شهر يونيه/حزيران، وإن مسؤوليات الخبير الاستشاري الواردة في عقده، ترد في الوثيقة WO/PBC 7/4. وفيما يتعلق باختيار

المقاول العام، ذكرت الأمانة أنها طرحت المناقصة حسب الأصول وبما يكفل الشفافية والموضوعية. واستطردت تقول إن المدير العام كان قد طلب إلى هيئة مؤلفة من ممثلين عن الدول الأعضاء برئاسة سفير باكستان وسفير هولندا أن تختار المقاول العام. واختارت الهيئة شركتين كبيرتين تعملان معا هما إندوني وفيروفيال. وذكرت الأمانة أن المفاوضات جارية بشأن مختلف بنود العقد الذي سيوقع عن قريب. ثم انتقلت الأمانة إلى مسألة المساحة الإضافية للتخزين وتوقيف السيارات، وقالت إنها أجرت مفاوضات مع سلطات جنيف بشأن إمكانية تحويل المساحة الإضافية للتخزين إلى أماكن إضافية لتوقيف السيارات، نزولا عند طلب الدول الأعضاء. وأضافت تقول إن الأمانة قد تسلمت في ٢٤ يوليه/تموز رسالة من مجلس دولة جنيف بقبول ذلك الاقتراح. وذكرت الأمانة أنها واصلت العمل على الخطط، بما فيها ما يتعلق منها بالمساحة الإضافية للتخزين، كما واصلت اتصالاتها ومحادثاتها مع سلطات جنيف. وقالت إنها تستطيع اليوم أن تُعلم الدول الأعضاء بأن تكلفة المساحة الإضافية للتخزين لن تخرج عن الميزانية التي وافقت عليها الدول الأعضاء في أية حال من الأحوال. وأشارت الأمانة إلى أن المفاوضات مع المقاول العام قد أحرزت تقدما ملموسا وأنها متأكدة اليوم من أن تكلفة المساحة الإضافية للتخزين وتوقيف السيارات ستقل في الواقع عن المبلغ المقدّر لها أصلا بما يساوي ٢٠ مليون فرنك سويسري إلى حد كبير. ولفتت الأمانة النظر إلى أن ذلك المبلغ يمكن استيعابه في الميزانية التي وافقت عليها الدول الأعضاء، وقالت إنها تقترح رسميا تشييد تلك المساحة الإضافية في المبنى الجديد وتلتمس موافقة اللجنة على اقتراحها. وفي المقام الرابع، ذكرت الأمانة أن المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات الذي قام بمهمة المراجع الخارجي لحسابات الويبو، قد أعدّ مراجعة مؤقتة لمشروع البناء ما بين ٢٦ مايو/أيار و٢٦ يونيه/حزيران ٢٠٠٣. وقالت إن التقرير المؤقت الذي رُفِعَ إلى الدول الأعضاء لضمان الشفافية الكاملة يحتوي على سبع توصيات. وعلّقت الأمانة أهمية خاصة على تلك التوصيات التي صادف صدورها بدء عمل الخبير الاستشاري الخارجي واختيار المقاول العام، ولا سيما التوصية المتعلقة بمشروع البناء الجديد. وأعلنت للجنة أنها تعتزم مراعاة جميع توصيات مراجع الحسابات المذكورة في تقريره المؤقت أثناء تنفيذ المشروع. وذكرت على سبيل المثال التوصيات الأولى والثانية والثالثة والسابعة التي تتعلق بهيكل إدارة المشروع وتحديد مهمات الخبير الاستشاري الخارجي ودوره وقالت إنها تبحث مع المقاول العام الذي وقع عليه الاختيار مؤخرا مسألة تنظيم العمل وتحديد مسؤوليات جميع الأطراف المعنيّة. وقالت إنها تعتزم أن تستمر في إطلاع الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية على سير الأعمال وستفعل ذلك قبل نهاية السنة الجارية على أية حال. وفيما يتعلق بالتوصيات الرابعة والخامسة والسادسة، أشارت الأمانة إلى أن المسؤولين التقنيين والمهندسين المتخصصين والمعماريين على وشك الانتهاء من إعداد جميع الخطط المفصلة والمواصفات التقنية. وقالت الأمانة إنها تملك اليوم، وقد تم اختيار المقاول العام، معلومات دقيقة للغاية بشأن تكلفة تنفيذ المشروع وإن ذلك سيسمح لها، كسابق عهدها، بأن تُطلِعَ الدول الأعضاء على كل المعلومات بشأن سير أعمال المشروع وفقا لتوصية مراجع الحسابات الخارجي.

٣٩- وأعرب الرئيس عن ارتياحه لأن تشييد مرافق إضافية للتخزين وتوقيف السيارات لا يسفر عن أي زيادة في مشروع الميزانية.

٤٠- ورأى وفد الهند أن تكاليف مرافق التخزين الإضافية المزمع تحويلها إلى مرافق لتوقيف السيارات التي قدرت بحوالي ٣ ملايين فرنك سويسري تبدو منخفضة جداً مقارنة بالتكاليف التي كانت متوقعة آنفاً ومقدرة بمبلغ ٢٠ مليون فرنك سويسري. وأشار إلى تكلفة الوحدة من أماكن توقيف السيارات المقدرة بحوالي ١٢ ٠٠٠ فرنك سويسري لما مجموعه ٢٥٠ سيارة. وأعرب عن تأييده للمرافق نظراً إلى تكلفتها المنخفضة وضرورة توفير مرافق إضافية لتوقيف السيارات.

٤١- وأعرب وفد الصين عن قلقه من عدم توفر أماكن لتوقيف السيارات حالياً. وعقد الأمل على أن يساهم مرفق توقيف السيارات المقترح في التخفيف من المشكلة الشائكة الراهنة.

٤٢- وتحدث وفد إيطاليا عن الترتيب المتعلق بأماكن توقيف السيارات والمذكور في الوثيقة WO/PBC/7/4 التي جاء فيها أن التكاليف الإضافية لتلك الأماكن منخفضة جداً، وطلب توضيح إمكانية استيعاب تلك التكاليف الإضافية بتخفيض نسبة النفقات الطارئة المحسوبة أصلاً أو اعتبار ذلك بمثابة تعديل في بند تشييد المبنى بالأحرى.

٤٣- وأشارت الأمانة إلى أن النفقات المقدرة أصلا للبناء الجديد شملت أموالا احتياطية للطوارئ هي كافية لاستيعاب تكاليف المرافق الإضافية للتخزين وتوقيف السيارات. ولفتت النظر إلى أنها تعتزم إعادة النظر في احتياطي الطوارئ عقب انتقاء المقاول العام وأنها تتوقع ألا تتغير الجوانب التقنية نتيجة لتكاليف المرفق الإضافي.

٤٤- وأحاط وفد البرتغال علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC 7/4 وبتقرير مراجع الحسابات الذي لم يتسلمه الوفد إلا في اليوم الراهن. وقال إن الوقت لم يسعفه بالتالي للنظر في التقرير المؤقت للمكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات. وأحاط الوفد علما أيضا بأن الأمانة قد عمدت إلى تنفيذ التوصيات السبع الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي. وأشار إلى أن المجموعة باء تحتفظ بحقها في التعليق على تلك الوثيقة لاحقا نظرا إلى أنها لم تتسلمها إلا في اليوم الراهن.

٤٥- وشكر وفد المكسيك الأمانة على الجهود المتواصلة المبذولة للسماح بتشييد أماكن إضافية للتخزين وتوقيف السيارات وعلى سعيها إلى توضيح استعدادها لاعتماد التوصيات الناجمة عن مراجعة الحسابات التي أجراها المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات بهدف ضمان تطابق البناء مع أهداف الأمانة قدر الإمكان. وكرر أيضاً لسائر أعضاء اللجنة حرصه في الاجتماعات السابقة على التوصية بتشييد أماكن لتوقيف السيارات نظراً إلى الصعوبات المصادفة عادة في الوقت الراهن لإيجاد أماكن لتوقيف السيارات في المرافق العامة.

٤٦- *إن لجنة البرنامج والميزانية:*

"١" تحيط علماً بالمعلومات المتاحة في الوثيقة WO/PBC/7/4،

"٢" وتؤيد تزويد البناء الجديد بمرافق إضافية للتخزين وتوقيف السيارات.

[يلي ذلك المرفق]